

البحث الرابع:

الحسبة بين الواقع والمأمول

مدينة الشارقة نموذج مأمول

دكتور/ خالد بن حسن العبري

أستاذ الرعونة والحسبة المساعد
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةٌ:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلْلَ لَهُ، وَمَنْ يَضَلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ أَحْسَنَ الشَّرَائِعِ وَأَقْوَمَهَا وَأَكْمَلَهَا. وَمِمَّا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، بَلْ إِنَّ شَرَعَ اللَّهُ فِيهِ أَفْضَلَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، الْمَتَمَثِّلُ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، الَّذِي مَيَّزَ اللَّهُ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَجَعَلَهُ سَبَبًا فِي خَيْرِهَا، وَهُوَ الصِّمَامُ الَّذِي يَحْفَظُ الشَّرِيعَةَ وَيَصُونُهَا.

وَالْمَعْلُومُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ جَاءَتْ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا، وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا، وَأَنَّهَا تَرْجِعُ خَيْرَ الْخَيْرِينَ، وَتُدْفَعُ شَرَّ الشَّرِّينَ، وَتَحْصِلُ أَكْثَرَ الْمَصْلَحَتَيْنِ بِتَقْوِيَّتِ أَدْنَاهُمَا، وَتُدْفَعُ أَكْثَرَ الْمَفْسَدَتَيْنِ بِإِحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا. وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ بِأَنْ يَبْذُلُوا غَايَةَ وَسْعِهِمْ فِي التَّزَامِ الْأَصْلَحِ فَالْأَصْلَحِ، وَاجْتِنَابِ الْأَفْسَدِ فَالْأَفْسَدِ، وَهَذَا هُوَ الْأَسَاسُ الْأَكْبَرُ فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ: فَإِنْ مَدَارُ الشَّرِيعَةِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(١) الْمَفْسَرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٢).

(١) التَّغَابُنِ، الْآيَةُ ١٦.

(٢) آلِ عِمْرَانَ، الْآيَةُ ١٠٢.



والحسبة بوصفها إحدى تطبيقات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا تخفى أهميتها والحاجة إليها، فالأفراد والمجتمعات والحكومات كلهم محتاجون إلى الحسبة. وإذا كانت الحسبة كذلك من حيث الحاجة إليها فلا يخفى ضرورة إيجاد ولاية قائمة بالحسبة في سائر البلاد الإسلامية. (وقد جرت العادة على أفراد هذا النوع بولاية خاصة)^(١). وهي: (وظيفة جليلة رفيعة الشأن)^(٢)، وهي: (من أكبر المصالح وأهمها وأجمعها لمنافع الخلق، وأعما وأدعها إلى تحصين أموالهم، وانتظام أحوالهم)^(٣).

ومن هذا المنطلق - وهو ضرورة إيجاد ولاية للحسبة - كتبتُ هذا البحث: (الحسبة بين الواقع والمأمول، مدينة الشارقة نموذج مأمول)^(٤). ويتضمن دراسة ميدانية تبين منزلة الحسبة ومكانتها في مدينة الشارقة.

(١) الطرق الحكمية، ص ٢٤٥.

(٢) صبح الأضنى في صناعة الإنشا ٣٧/٤.

(٣) المرجع السابق ٢٩١/١٠.

(٤) أصل هذا البحث رسالة شخصية كتبها الباحث لسمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - وفقه الله - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وقد نال استحسانه والله الحمد والمنة. ثم أضفت عليه بعض الزيادات حتى أصبح بهذه الصورة.



الفصل الأول

تعريف الحسبة وبيان فضلها

أولاً: تعريف الحسبة لغةً واصطلاحاً:

الحسبة في اللغة:

"الحِسْبَةُ" بكسر الحاء و"الاحتساب" مترادفان، وهما مصدر للفعل "احتسب" بمعنى: طلب الأجر من الله^(١).

ومنه قوله ﷺ: "من صام رمضان إيماناً واحتساباً...."^(٢).

وقد تطلق كلمة الاحتساب في اللغة ويراد بها الإنكار. يقال: احتسب فلان على فلان، أي: أنكر عليه قبيح عمله^(٣). ومنه المحتسب الذي ينكر على الناس قبيح أعمالهم^(٤).

الحسبة في الاصطلاح:

عرفها الماوردي وأبو يعلى الفراء بأنها: (أمرٌ بالمعروف إذا ظهر

(١) انظر لسان العرب لابن منظور ٣١٤/١، تاج العروس للزبيدي ٣١٢/١، القاموس

المحيط للفيروز آبادي، ص ٩٥، وغيرها من معاجم اللغة، مادة حسب.

(٢) رواه البخاري عن أبي هريرة، كتاب الإيمان، باب صوم رمضان إيماناً واحتساباً من الإيمان، ج(٣٨)، الفتح ٩٢/١.

(٣) لسان العرب ٣١٧/١، القاموس المحيط ٩٥.

(٤) القاموس المحيط ٩٥، تاج العروس ٢١٣/١.



تركه ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله^(١)، وتابعهما على هذا التعريف كثير ممن كتب في الحسبة بعدهما والمعاصرون على وجه الخصوص^(٢).

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، للماوردي ٢٩٩، الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء ٢٨٤.

(٢) انظر تعريف كل من: عمر بن محمد السنامي، في كتابه: نصاب الاحتساب، ص: ١٣، طبعة مؤنق، وحن: ٨٢، طبعة مريزن. وإبراهيم نسوقي الشهلوي في كتابه: الحسبة في الإسلام، ص: ٩. وعلي الخفيف في بحث ألقاه في أسبوع الفقه الإسلامي وميرجان الإمام ابن تيمية الذي انعقد بدمشق في شهر شوال من عام: ١٣٨٠هـ، انظر: أسبوع الفقه الإسلامي، ص: ٥٥٦، نقلاً عن نظام الحسبة في الإسلام لعبد العزيز بن مرشد، ص: ١٢، والدكتور فضل إلهي ظهير في كتابه: الحسبة تعريفها ومشروعيتها وجوبها، ص: ١٠-٢٠. والدكتور عبدالمجيد بكري معاز في مقال: الحسبة ومكانتها في الإسلام، مجلة هذه سنبليل، العدد الثالث، السنة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٤٠١هـ، ص: ١٩. والدكتور حيدر الصافح في كتابه: الحسبة في العصر المملوكي، ص: ٨٠-٨١. ومحمد البنا في بحث: الحسبة في الإسلام، مجلة لواء الإسلام، العدد الأول، السنة الثانية، رمضان، ١٣٦٧هـ، ص: ٣٠. وظافر القاسمي، في كتابه: نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي: ٢/٥٨٨-٢٨٩. وعبد الرزاق الحصان في كتابه: الحسبة (رسالة تبحث في نظام الهيئة الاجتماعية عند العرب)، ص: ٢٦. والدكتور عبد الفتاح الصيفي، في بحثه: شرط الظهور في المنكر الموجب للحسبة، مجلة هذه سنبليل، العدد الثالث، السنة الثالثة، ١٤٠٠ - ١٤٠١هـ، ص: ٢٥٤. والدكتور تقي العاني في بحثه: المحتسب والجهاز المركزي للتقييس دراسة مقارنة، في مجموعة دراسات في الحسبة والمحتسب عند العرب، صدرت في بغداد، ١٩٨٧م، ص: ٩٢. وعبد الرحيم بن سلامة في مقال: نظم الحسبة في الإسلام، مجلة المنيل، جدة، ربيع الأول والثاني، ١٤٠٧هـ، ص: ٦٠. وغيرهم.



وقد عرفها غيرهما بتعريفات أخرى، منها -على سبيل المثال- تعريف الشيزري، وابن بسام المحتسب حيث ذكرا أن الحسبة: أمر بمعروف ونهي عن منكر، وإصلاح بين الناس^(١)، وهذا فيه إجمال. ومنها تعريف أبي حامد الغزالي في الإحياء: (الحسبة عبارة عن المنع عن منكر لحق الله، صيانة للممنوع عن مقارفة المنكر)^(٢)، وهذا التعريف غير جامع حيث إنه حصر المنكرات في جانب من جوانب الحقوق، وهي المنكرات المتعلقة بحق الله تعالى.

والمختار هو تعريف الماوردي والفراء؛ لأنه دل على المراد باشتراط الظهور في ترك المعروف وفعل المنكر؛ حيث إنه ما لم يظهر المنكر فليس من اختصاص المحتسب الكشف عنه، كالمنكر المستتر، والمنكرات التي يدخلها التناكر والتجاذب وتحتاج إلى شهود.

ثانياً: العلاقة بين الحسبة وبين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

المعروف: هو كل ما أمر به الشارع من اعتقاد أو قول أو فعل أو إقرار على سبيل الوجوب أو النذب أو الإباحة^(٣).

والمنكر: هو كل ما نهى عنه الشارع من اعتقاد أو قول أو فعل

(١) نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري، ص: ٦. ونهاية الرتبة في طلب الحسبة لابن

بسام المحتسب، ص: ١٠.

(٢) إحياء علوم الدين ٣١٢/٢.

(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في حفظ الأمة، عبدالعزيز المسعود

٤٧. وذكر له تعريفات أخرى، وانظر: جامع البيان للطبري ٣٠/٣، الآداب

الشرعية لابن مفلح ١٧٤/١ وغيرهما.



على سبيل التحريم أو الكراهة^(١).

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ إلهي عظيم شرعه الله تعالى وأوجبه على عباده المؤمنين وتوعد وتهدد من تركه أو تخاذه عنه، وقد جاءت النصوص الشرعية المتضافرة مقررّة لذلك. وولاية الحسبة تعدّ إحدى تطبيقات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد يطلق البعض لفظ الحسبة ويريد به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويجعلهما لفظين مترادفين^(٢). وهذا صحيح إن أود الحسبة بمفهومها العام فيشمل ما كان ولاية وما كان غير ذلك. أما إن أراد الحسبة بوصفها ولاية من ولايات الدولة الإسلامية ففيه نظر؛ لأن الحسبة بهذا الوصف تعدّ إحدى تطبيقات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أعم وأوسع مدلولاً من الحسبة إذا قُصرت على بعض الجوانب كمرافقة الأسواق وما يتعلق مثلاً بالحرفيين وأهل الصنعة.

وقد تكون الحسبة أعم وأوسع إذا نظرنا إليها بمفهومها الواسع وأنها تشمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا نظرنا إلى عمل المحتسب وأنه لا ينحصر في جانب واحد من جوانب الحياة، بل يشمل

(١) المرجع السابق ٥٦. وانظر تعريفات أخرى: جامع البيان ١٠٠/٣، الآداب

الشرعية ١٧٤/١، الدر المنثور للسيوطي ٣٠/٥.

(٢) ومن سلك هذا النهج: إبراهيم الدسوقي في كتابه الحسبة في الإسلام، وعلي القرنى في كتابه الحسبة في الماضي والحاضر، وفضل إلهي في كتابه الحسبة تعريفياً ومشروعياً ووجوبياً، وغيرهم.



الجوانب العقدية والعبادية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

فالعلاقة بين الحسبة وبين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي علاقة عموم وخصوص وترادف، فتارة عند الإطلاق تكون الحسبة أعم. وتارة يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أعم، وتارة يكونان مترادفين. والعلم عند الله تعالى.

ثالثاً: فضل الحسبة وأهميتها:

يتبين فضل الحسبة وأهميتها من عدة وجوه أهمها ما يلي:

- أنه قد جاء الأمر بها:

في قول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١). وفي قول النبي ﷺ في الحديث المرفوع عن أبي سعيد: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"^(٢).

- أنها سبب لخيرية هذه الأمة:

في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٣)، فيبين الله تعالى أن من

(١) آل عمران، الآية ١٠٤.

(٢) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (شرح النووي ٢/٢١). وأصحاب السنن وأحمد وغيرهم.

(٣) آل عمران، الآية ١١٠.



أسباب خيرية هذه الأمة قيامها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه في تفسيره لهذه الآية قوله: "خيرُ الناس للناس، تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام"^(١). وقال ابن كثير موضحاً هذه الصفة من صفات المؤمنين: (ينفعون خلق الله، ويرشدونهم إلى طاعة الله بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، مع العلم بما ينبغي فعله ويجب تركه وهو حفظ حدود الله في تحليله وتحريمه علماً وعملاً، فقاموا بعبادة الحق ونصح الخلق)^(٢). وقال القرطبي عن هذه الآية: (إنها مدحٌ لهذه الأمة ما أقاموا ذلك واتصفوا به فإذا تركوا التغيير وتواطؤوا على المنكر زال عنهم اسم المدح ولحقهم اسم الذم وكان ذلك سبباً لهلاكهم)^(٣).

- أنها من أخص أوصاف النبي ﷺ:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾^(٤). يقول ابن كثير: (هذه صفة النبي ﷺ في الكتب المتقدمة)^(٥).

(١) رواه البخاري، كتاب التفسير، باب (كنتم خير أمة أخرجت للناس)، ح (٤٥٥٧).
الفتح ٢٢٤/٨.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٣٨/٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٧٣/٤.

(٤) الأعراف، الآية ١٥٧.

(٥) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٨٢/٢.



- أنها من أخص أوصاف المؤمنين:

قال تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم﴾^(١). وعلى العكس من ذلك جاء وصف المنافقين قبل هذه الآية فقال: ﴿المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم....﴾^(٢). قال القرطبي: (فجعل تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقاً بين المؤمنين والمنافقين، فدل على أن أخص أوصاف المؤمنين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورأسها الدعاء إلى الإسلام والقتال عليه)^(٣).

- أن من تركها فهو معرض للعن والعذاب:

قال تعالى: ﴿لئن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ﴿كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾﴾^(٤). قال ابن النحاس: (وهذا غاية التشديد ونهاية التهديد عن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ بين سبحانه أن السبب في لعنهم هو ترك التناهي عن المنكر، وبين أن ذلك عصيان منهم واعتداء، وأن ذلك بسبب الفعل فاعتبروا يا أولي

(١) التوبة، الآية ٧١.

(٢) التوبة، الآية ٦٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤/٤٧.

(٤) المائدة، الآية ٧٨-٧٩.



الألخاب^(١). وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً
وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢). وقال ﷺ: "ما من قوم يعمل فيهم
بالمعاصي هم أعز منهم وأمنع لا يغيرون إلا عنهم الله بعقاب"^(٣).
والنصوص في هذا المعنى كثيرة وواضحة جداً.

- أن مصالحها كثيرة، وفوائدها عديدة:

تتبين أهمية الحسبة كذلك من خلال النظر إلى الفوائد والمصالح
العائدة منها، من صيانة لحدود الله وحفظ لأحكام دينه، واتّصاح للمفاهيم
الصحيحة بحيث لا يشتبه المعروف بالمنكر، والمنكر بالمعروف. إلى غير
ذلك من الفوائد التي إما أن تكون عائدة إلى الأمر والنهي القائم بالحسبة،
أو تكون عائدة إلى المأمور والمنهي، أو تكون عامة وهي كثيرة لا تحصى.

(١) تنبيه الغافلين، ص ٦١.

(٢) الأنفال، الآية ٢٥.

(٣) رواه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح

(٤٠٠٩)، وهو في صحيح سنن ابن ماجه ٣٦٨/٢.



الفصل الثاني

واقع الحسبة

توطئة:

يدرك كل ذي لب ما للحسبة من أهمية بالغة في استقامة الحياة على نسق صحيح، واتضاح المفاهيم واعتدال الموازين. ويدرك كذلك مدى الحاجة لها في جميع جوانب الحياة المختلفة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فكل بشر على وجه الأرض فلا بد له من أمر وتهي، ولا بد أن يأمر وينهى حتى لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها إما بمعروف وإما بمنكر كما قال تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾^(١).... وإذا كان الأمر والنهي من لوازم بني آدم، فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، وينه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله فلا بد أن يأمر وينهى ويؤمر وينهى، إما بما يضاد ذلك وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي لم ينزل الله، وإذا اتخذ ذلك ديناً كان مبتدعاً)^(٢).

والحق أن عبادة ووظيفة بهذه المنزلة من الأهمية أضحت لها واقع لا يتناسب مع مكانتها كما سيظهر بعد قليل.

دراسة ميدانية عن واقع الحسبة في الشارقة:

قمت بدراسة ميدانية في عام ١٤٢٣ هـ مستخدماً المنهج الوصفي

(١) يوسف، الآية ٥٣.

(٢) الحسبة في الإسلام، ص ٩٣-٩٤.



وبالتحديد الدراسة المسحية التي تتطلبها طبيعة مثل هذه البحوث، التي تهتم بدراسة الحاضر وتتسم بالسعة وتزود الباحث بمعلومات تمكنه من التعليل والتفسير والكشف عن العلاقات. واستخدمت استبانة مكونة من مجموعة أسئلة راعيت فيها اليسر والوضوح في العبارة. كما أجريت اختباراً مبدئياً للاستبانة قبل البدء بالمسح الرئيس، لكي اكتشف بعض المشكلات وأسعى في حلها. وقُسمت الاستبانة عن طريق الاتصال المباشر؛ لأنني أعتقد أن الاتصال المباشر أكثر دقة لأنه يمكن الباحث من توضيح ما يثار من تساؤلات.

مجتمع الدراسة، والعينة:

الحقيقة أن جمهور الدراسة في مثل هذه الموضوعات واسع النطاق. فالرجل والمرأة والصغير والكبير والطالب والمدرس والموظف والعامل والبائع وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة كل أولئك لهم شأن في الموضوع. وجمهور بهذا الانتشار يصعب حصره فضلاً عن دراسته. ولكنني حاولت جاداً أن أحصر عدد المبحوثين بطريقة علمية؛ وقد استخدمت أسلوب العينة غير العشوائية؛ لأن جميع أفراد المجتمع الأصلي للدراسة غير معروفين، واستخدمت بالتحديد أسلوب العينة الحصصية (quota sample)، حيث قسمت المجتمع إلى فئات عمرية واخترت عدداً من كل فئة يتناسب مع حجم الفئة، وربما يكمن العيب في هذه الطريقة في أنها لا تمثل المجتمع بدقة، ولكن حسبي أنها تعطي تصوراً عاماً عن واقع الحسبة.

ولأن قلة العدد في العينة يؤثر في النتائج سأحرص على اختيار عدد كبير لضمان الصدق في النتائج؛ (ولعل سبب ذلك هو أن أي سمة



من السمات الإنسانية موزعة بين الناس بدرجات متفاوتة، وكلما كانت العينة أكثر تمثيلاً لأفراد المجموعة كانت النتائج أكثر دقة^(١)؛ فقد قورت أن يكون عدد المبحوثين (١٢٠) فرداً، والله الموفق.

تحكيم الاستبانة:

تم إجراء اختبار الصدق (validity) وذلك بتحكيم الاستبانة عن طريق مجموعة أساتذة من مختلف التخصصات. بعد أن عُرِضت عليهم الاستبانة وأهدافها، ثم عُملت التعديلات المقترحة حذفاً وإضافة على ضوء رأي المحكمين. فلهم مني جزيل الشكر على تعاونهم، وهم: الدكتور/عبدالله العمرو، والدكتور/عبد الجواد الفحام، والشيخ/سامي السلطان، وجميعهم أساتذة في كلية الشريعة واللغة العربية برأس الخيمة. ولتسهيل استخراج النتائج وتحليلها استغنت بجهاز الحاسوب مستخدماً برنامج (excel).

(١) المرشد في كتابة الأبحاث، الدكتور حلمي فودة والدكتور عبد الرحمن صالح



عرض النتائج:

عرض البيانات الشخصية للمبحوثين:

وكانت وفق الجدول التالي:

| النسبة | العدد | الجنس |
|--------|-------|-------|
| %٥٩ | ٧١ | ذكر |
| %٤١ | ٤٩ | أنثى |

| النسبة | العدد | العمر |
|--------|-------|-----------|
| %٣٦ | ٤٤ | ٢٥-١٥ |
| %٢١ | ٢٥ | ٣٥-٢٦ |
| %٢١ | ٢٥ | ٤٥-٣٦ |
| %٢٢ | ٢٦ | ٤٦- فأكثر |

| النسبة | العدد | مستوى التعليم |
|--------|-------|---------------|
| %٢٠ | ٢٤ | دون الثانوي |
| %٣٢ | ٣٨ | ثانوي |
| %٤٠ | ٤٨ | جامعي |
| %٨ | ١٠ | فوق الجامعي |



رأي المبحوثين في السؤال الأول:

وكان السؤال هو: ماذا تعرف عن "الحسبة"؟ أجب باختصار^(١).

وقد جاءت نتائج السؤال وفق الجدول التالي:

| السؤال الأول | العدد | النسبة |
|--------------|-------|--------|
| يعرف | ٢٤ | %٢٠ |
| لا يعرف | ٩٦ | %٨٠ |

رأي المبحوثين في السؤال الثاني:

وكان السؤال هو: هل تشعر بالضيق عند رؤيتك لمنكر ما؟

وقد جاءت نتائج السؤال وفق الجدول التالي:

| السؤال الثاني | العدد | النسبة |
|---------------|-------|--------|
| نعم | ٩٤ | %٧٨ |
| نادرًا | ١٢ | %١٠ |
| لا | ١٤ | %١٢ |

(١) قد يظن بعض القراء أن إجابات الأسئلة التالية متوقعة على معرفة إجابة السؤال الأول، بما يعني أن المسئول إذا لم يجب عن السؤال الأول فلن يستطيع الإجابة عن بقية الأسئلة. وأقول: إن هذا التصور غير دقيق؛ لأن العلاقة بين السؤال الأول وسائر الأسئلة ليست علاقة استنتاج من قبل المبحوث، وإنما هو سؤال المقصد منه الكشف عن مدلول كلمة الحسبة في ثقافة المبحوث. وأما بقية الأسئلة فلجلاتها ووضوح عباراتها فيإمكانه الإجابة عنها سواء عرف إجابة السؤال الأول أم لم يعرف.



رأي المبحوثين في السؤال الثالث:

وكان السؤال هو: هل يقوم الوالدان بأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر؟

وقد جاءت نتائج السؤال وفق الجدول التالي:

| السؤال الثالث | العدد | النسبة |
|---------------|-------|--------|
| نعم | ٣٦ | %٣٠ |
| نادراً | ٥١ | %٤٢ |
| لا | ٣٣ | %٢٨ |

رأي المبحوثين في السؤال الرابع:

وكان السؤال هو: هل يقوم أحد من الناس الذين لا تعرفهم بأمرك

بالمعروف ونهيك عن المنكر؟

وقد جاءت نتائج السؤال وفق الجدول التالي:

| السؤال الرابع | العدد | النسبة |
|---------------|-------|--------|
| نعم | ١٣ | %١١ |
| نادراً | ٦١ | %٥١ |
| لا | ٤٦ | %٣٨ |

رأي المبحوثين في السؤال الخامس:

وكان السؤال هو: كم مرة في هذا الشهر أمرت بالمعروف ونهيك

عن المنكر؟



وقد جاءت نتائج السؤال وفق الجدول التالي:

| السؤال الخامس | العدد | النسبة |
|-----------------|-------|--------|
| أكثر من ١٠ مرات | ٢٧ | %٢٣ |
| أقل من ١٠ مرات | ٤٨ | %٤٠ |
| ولا مرة | ٤٥ | %٣٧ |

رأي المبحوثين في السؤال السادس:

وكان السؤال هو: إذا كانت إجابتك بأقل من عشر مرات أو ولا مرة، فما الذي يمنعك من القيام بأكثر من ذلك؟
وقد جاءت نتائج السؤال وفق الجدول التالي:

| السؤال السادس | العدد | النسبة |
|---------------------------|-------|--------|
| الخوف | ٢٧ | %٢٤ |
| لا تريد التدخل في الحريات | ٥٧ | %٤٨ |
| عدم الاهتمام | ٦ | %٥ |
| أسباب أخرى | ٤ | %٣ |



رأي المبحوثين في السؤال السابع:

وكان السؤال هو: كم مرة في الشهر تؤمر بالمعروف وتنهى عن المنكر تقريباً؟

وقد جاءت نتائج السؤال وفق الجدول التالي:

| السؤال السابع | العدد | النسبة |
|-----------------|-------|--------|
| أكثر من ١٠ مرات | ١١ | %٩ |
| أقل من ١٠ مرات | ٤٧ | %٣٩ |
| ولا مرة | ٦٢ | %٥٢ |

رأي المبحوثين في السؤال الثامن:

وكان السؤال هو: ما سبب ضعف هذه الفريضة من وجهة نظرك؟

وقد جاءت نتائج السؤال وفق الجدول التالي:

| السؤال الثامن | العدد | النسبة |
|---------------|-------|--------|
| المجتمع | ٣٢ | %٢٧ |
| الإعلام | ٧٥ | %٦٢ |
| المدرسة | ٨ | %٧ |
| أخرى | ٥ | %٤ |



تحليل لواقع الحسبة من خلال الدراسة^(١):

أولاً: العلاقة بين واقع الحسبة واسمها:

مما يشير إلى واقع الحسبة في حياة المسلمين أن عدداً منهم - لا بأس به - لا يدرك أهميتها، بل لا يعرف اسمها، فأضحت هذه الكلمة أعني "الحسبة" تحتاج إلى بيان وإيضاح لجهل الكثيرين بمدلولاتها بل معناها. يقول الأستاذ عمر محمود عمر: (سألني أحد الأصدقاء عن موضوع بحثي، فقلت له: في الحسبة. قال: وما دخل التجارة في تخصصك في العلوم الإسلامية واللغة العربية؟ وكان في إفهامه شي من الصعوبة عن معنى الحسبة في الإسلام)^(٢)، والحقيقة أن مثل هذه الأسئلة مررت بها حينما يسألني سائل عن موضوع تخصصي، ومرَّ بها غيري من الباحثين في هذا المجال.

وهذا لا يدل على وجود خلط في مفهوم الحسبة فحسب، بل يدل على غياب مفهوم الحسبة أصلاً عند بعض المسلمين اليوم نظرياً وربما عملياً.

وفي الدراسة الميدانية المشار إليها والتي أجريتها في عام ١٤٢٣هـ على عينة من مجتمع الشارقة مختلفة الجنس ومتفاوتة الأعمار والمستوى التعليمي، لعلني ألحظ السؤال الأول وهو حول: اسم الحسبة

(١) لعل النتائج ظاهرة من خلال قراءة الجداول المدرجة، ولكنني أحببت الوقوف على تحليل بعضها.

(٢) مجلة هذه سبيلي، العدد الثالث، السنة الثالثة، ١٤٠٠-١٤٠١ هـ، بحث "ضرورة الحسبة للمجتمع الإسلامي"، عمر محمود عمر، ص ٣٨.



وماذا تعرف عنها؟ فكانت النتيجة أن ما نسبته (٨٠%) بالضبط لا يعرف الإجابة. وتفصيلها: (٧%) إجابة خاطئة، و(٧٣%) لا يعرف شيئاً عن اسم الحسبة.

وقد يقول قائل: إنني لا أجد رابطاً بين ضعف شخص ما بالتعريفات النظرية، وبين تطبيقه العملي لمفهوم ما تلت عليه الكلمة.

فأقول: وأنا لا أعترض على ما ذكره القائل اعتراضاً تاماً، ولكني لاحظت وجود علاقة بين العلم والعمل، وسأبين وجه العلاقة من خلال الدراسة السابقة الذكر كالتالي:

مجموع من أجاب عن السؤال الأول: (ماذا تعرف عن الحسبة؟) إجابة صحيحة كان عددهم: ٢٤ مبحوثاً من أصل المجموع الكلي ١٢٠، وهؤلاء نسبتهم (٢٠%)، وهؤلاء حينما أجابوا عن السؤال الخامس في الاستبانة وهو: (كم مرة في الشهر تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؟) كان عدد من أجاب منهم بأكثر من عشر مرات: ١٤ مبحوثاً من أصل ٢٤، وهؤلاء نسبتهم (٥٨%). فالنتيجة هنا: أن الذين علموا وعملوا أكثر من الذين علموا ولم يعملوا.

أما مجموع من أجاب عن سؤال (ماذا تعرف عن الحسبة؟) إجابة خاطئة أولم يعرف الإجابة كان عددهم ٩٦ مبحوثاً من أصل المجموع الكلي ١٢٠، وهؤلاء نسبتهم (٨٠%)، وهؤلاء حينما أجابوا عن سؤال: (كم مرة في الشهر تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؟) كان عدد من أجاب منهم بأكثر من عشر مرات: ١٣ مبحوثاً فقط من أصل ٩٦، وهؤلاء نسبتهم قليلة جداً وهي: (١٤%). والنتيجة هنا: أن الذين جهلوا



وعملوا أقل بكثير من الذين جهلوا ولم يعملوا. فهذا في ظني يظهر نوعاً من العلاقة، والله تعالى أعلم.

ثانياً: واقع الحسبة على المستوى الفردي:

لاشك أن القيام بالحسبة واجب على كل مسلم مكلف قادر على ذلك، ولم يختلف أهل العلم في هذا وإنما اختلفوا في نوع الوجوب هل هو عيني أو كفائي؟^(١) ولكل أدلته، والخلاف عندي أقرب أن يكون خلافاً نظرياً لا يؤثر كثيراً في الفاعلية العملية التطبيقية، وهذا يظهر عند النظر إلى التطبيق العملي في الواقع سواءً عند القائلين بالوجوب العيني أو الوجوب الكفائي.

والحق أن الحسبة -كما قلت- واجب فردي قبل أن يكون واجباً رسمياً نظامياً^(٢). فقد أوجب الله الحسبة على العباد في هذه الأمة وفي الأمم السابقة. فهي أمر لا يقتصر إلى تقرير أحد من الناس، ولا إلى موافقته لأنها مستمدة من الشرع المطهر، ووجوبها ثابت بنصوص الكتاب

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٢/٢٣، أحكام القرآن للجصاص ٢/٢٩، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/٣٣٥، الجامع لأحكام القرآن ٤/١٦٥، مفاتيح الغيب للرازي ٨/١٦٧ وغير ذلك.

(٢) حصل خلاف في اشتراط إذن الإمام بالنسبة للمحتسب، فمن العلماء من اشترطه ومنهم من لم يشترطه، بل وصف البعض هذا الشرط بالمقروط. انظر على سبيل المثال: الإحياء ٢/٣١٦، وشرح مسلم للنووي ٢/٢٣. والصواب -والله أعلم- أن يقال: إن الحسبة بوصفها عبادة وفريضة لا تحتاج إلى إذن أحد، أما الحسبة بوصفها ولاية فتحتاج إلى إذن الإمام؛ لأنها تحتاج إلى سلطة وقهر وهيبة وتعزيز ونحو ذلك.



والسنة.

ولكنني ألحظ أمراً مهماً للغاية وهو: أن الناس وإن بدا منهم قصور في جانب الاحتساب؛ إلا أن ذلك لا يدل بالضرورة على الرضا التام لما يرتكب من منكرات، فالدراسة قد أظهرت أن ما نسبته (٧٨%) يشعر بالضيق من رؤية المنكرات وهذه نسبة غير قليلة. إذاً فالأمر يحتاج إلى إيجاد الوسائل العملية التي تؤدي إلى تفعيل هذا الشعور الطيب.

ثالثاً: تأثير الوالدين:

لا شك في أن للوالدين أثراً كبيراً في غرس بذور الخير وتلصيل القيم الإسلامية، وهذا أمر أكدته الشرع في غير موضع. ومن خلال البحث يظهر أن الدور الذي يقوم به الوالدان ليس قوياً، ففي سؤال: هل يقوم الوالدان بأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر؟ كانت نسبة من أجاب — (نادرًا) و (لا) هي: (٧٠%). ولا شك أن هذا دور ضعيف يحتاج إلى تفعيل. والعلاقة متعددة التأثير؛ سواء أكان هذا التأثير مباشراً أو بالقوة؛ لأن الطفل الذي لا يؤمر بالمعروف ولا ينهي عن المنكر، ولا يرى أباه يقوم بهذا الواجب تجاه الآخرين؛ فإنه سينشأ غير مقدر لأهمية هذا الفرض.

رابعاً: التدخل في حرية الآخرين:

يترك بعض الناس القيام بالحسبة لأنه يظن أن ذلك يتدخل في شؤون الآخرين وحياتهم. وقد ظهر من خلال البحث الميداني الذي أجرته أن ما نسبته (٧٧%) لم يقم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلال الشهر حينما طرح عليه السؤال، أو أقل من عشر مرات. والعجيب



أن الغالبية من هؤلاء المذكورين كان السبب في ضعفهم بالقيام بهذا الواجب هو قولهم: لا نريد التدخل في الحريات، حيث بلغت نسبتهم (٤٨%).

والحقيقة أن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد توضيح وبيان نظراً لأهميته^(١)، ولكنني أقول: إن من تصور ذلك فكأنه ضرب نصوص الأمور بالمعروف والنهي عن المنكر عرض الحائط. وماذا سيقول في النصوص التي وردت بشأن قيلم النبي -ﷺ- بالحسبة سواء في بيته أم خارجه أم في المسجد أم في السوق وغير ذلك؟.

وفي الرد على هذه الشبهة ليتذكر المرء حديث السفينة الذي رواه النعمان بن بشير -رضي الله عنه-، فنحن نقوم بالحسبة حتى لا تغرق السفينة التي نحن من ركبها. وإلا فسيهلك فاعل المنكر ونهلك معه جميعاً. فلا حجة لمن أفسد في الأرض تحت شعار الحرية الشخصية؛ لأننا نحن ممن سيتأذى بفعله^(٢).

استنتاجات عامة عن واقع الحسبة:

هذه الاستنتاجات ليست ذات علاقة مباشرة بالاستبانة، وإنما هي استنتاجات عامة تبين شيئاً من واقع الحسبة.

(١) حينما تأملت أهمية هذا الموضوع وحساسيته عزمت على بحث هذه المسألة على جهة الاستقلال مستعيناً بالله.

(٢) الحديث رواه البخاري، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة، ح (٢٤٩٣)، الفتح ١٣٢/٥.



أولاً: الكثرة أو عدمها ليست مقياساً للخطأ أو الصواب:

ربما يلحظ القارئ من خلال تأمله لإجابات بعض الأسئلة الواردة في الاستبانة^(١) أن الغالبية من المبحوثين قد ضعف عن القيام بواجب الحسبة. وإن بعض المسلمين حين يرى فشوا المنكرات في هذا العصر وكثرة من يرتكبها، قد يحصل في نفسه شيء من الانهزام، أو يظن ظناً خاطئاً بأن الأكثرية من الناس لا تخطئ.

فقد نبه القرآن الكريم إلى هذا وبين أن الحق ليس دائماً مع الكثرة، بل قد يكون مع القلة. كما قال الله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٢)، وقال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾^(٣)، وقال: ﴿وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَغَافِلُونَ﴾^(٥)، وقال: ﴿فَمِنْهُمْ مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(٦)، ويبيّن أن الكثرة الغالبة من الخطاء توصف بالبغي إلا قليلاً، فقال: ﴿وَإِن كَثِيرًا مِّنَ الْخَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

(١) انظر على سبيل المثال إجابات السؤال الأول، والرابع، والخامس، والسادس.

(٢) سبأ، الآية ١٣.

(٣) يوسف، الآية ١٠٦.

(٤) المائدة، الآية ٣٢.

(٥) يونس، الآية ٧٢.

(٦) الحديد، الآية ٢٦.



وَقَلِيلٌ مَا هُمْ^(١)، وَبَيَّنَّ أَنْ أَتْبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ لَيْسُوا دَائِمًا هُمُ الْكَثْرَةُ، فَقَالَ عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ»^(٢).

وبعد قصة كل نبي في سورة الشعراء يقول الله تعالى: «إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ»^(٣).

وهذا شأن أكثر الناس فلا يَغْتَرُّ بِالكَثْرَةِ مَغْتَرًّا بَعْدَ ذَلِكَ. قَالَ تَعَالَى: «وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ»^(٤)، وَقَالَ: «وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»^(٥)، وَقَالَ: «وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ»^(٦).

وهذا لا يعني أن الكثرة على خطأ مطلقاً، فالحق أنها كما تخطئ أحياناً فإنها تصيب أحياناً أخرى، قال تعالى: «وَكَلَّيْنِ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رَيْبُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَاتُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ»^(٧).

ثانياً: موانع الاحتساب عند بعض المسلمين:

لا حاجة للحسبة ما دمتنا صالحين:

قد يمتنع بعض الصالحين عن القيام بالحسبة بحجة أنه ما دام

(١) ص، الآية ٢٤.

(٢) هود، الآية ٤٠.

(٣) الشعراء، الآيات ٨، ٦٧، ١٠٣، ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٧٤، ١٩٠.

(٤) البقرة، الآية ٢٤٣.

(٥) الأعراف، الآية ١٨٧.

(٦) الصافات، الآية ٧١.

(٧) آل عمران، الآية ١٤٦.



صالحاً في نفسه لا يضره ضلال الآخرين. وقد يحتج لفعله بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾^(١).

وأقول: إن هذه الشبهة ساقطة وإن هذا الاستدلال ضعيف. وقد حصل لبعض الناس في الصدر الأول مثل هذه الشبهة فأزالها أبو بكر الصديق -رضي الله عنه-، فعن قيس قال: قال أبو بكر الصديق بعد أن حمد الله وأثنى عليه: يا أيها الناس: إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ وإنا سمعنا النبي ﷺ يقول: "إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب"^(٢). ومن المعلوم أن صاحب المعصية لا يضر نفسه فحسب، وإنما يضر المجتمع بأسره، ولما قالت أم المؤمنين زينب رضي الله عنها: "أنهلك وفينا الصالحون؟"، قال النبي ﷺ: "نعم إذا كثرت الخبث"^(٣).

(١) المائدة، الآية ١٠٥.

(٢) رواه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، وهو في صحيح سنن أبي داود ح(٣٦٤٤).

وقد رأى جماعة من السلف كابن مسعود وابن عمر وأبي ثعلبة الخشني والحسن البصري أن تأويل هذه الآية لم يأت بعد وأنها في آخر الزمان. انظر: جامع البيان للطبري ١١/١٣٨-١٥٣، والجامع لأحكام القرآن ٦/٣٤٢-٣٤٥ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/٩٦-٩٧.

(٣) رواه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ح(٣٥٩٨)، الفتح



النقص والمعصية يمنعان البعض من الاحتساب:

يمتع البعض عن القيام بالحسبة لأنه من المقصرين في جوانب عدة ويخشى أن ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(١)، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢)، وقول النبي ﷺ: "يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق به أفتابه ويقولون: يا فلان ما أصابك؟ ألم تكن تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟ فيقول: كنت آمركم بالمعروف ولا آتية، وكنت أنهاكم عن المنكر وآتية"^(٣).

وقد يستل صاحب هذه الشبهة دليل عقلي فيقول: إن هداية الآخرين فرع عن الاهتداء، فمن ليس بصالح في نفسه فكيف يصلح غيره؟.

ويجاب عن هذه الأدلة بالآتي:

أما الآية الأولى: فقد ذم الله فيها أولئك القوم لأنهم لم ينهوا أنفسهم، لا لأنهم أمروا غيرهم بالمعروف ونهوه عن المنكر.
وأما الآية الثانية: فالاستدلال بها في غير موضعه؛ لأنها تتعلق بالوعد الكاذب.

وأما الحديث: فالعقاب فيه لأنه فعل المنكر وترك المعروف لا

(١) البقرة، الآية ٤٤.

(٢) الصف، الآية ٢.

(٣) رواه البخاري، عن أسامة بن زيد، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها

مخلوقة، ح (٣٢٦٧)، ٣٣١/٦.



على نهيه وأمره.

وأما الدليل العقلي فيقال: إنه إن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان ذلك زيادة في الضلال.

ولذلك قال سعيد بن جبیر: (إن لم يأمر بالمعروف ولم ينه عن المنكر إلا من لا يكون فيه شيء، لم يأمر أحد بشيء) فبلغ ذلك مالكا فأعجبه^(١). قال ابن كثير: (فقد لكنه والحالة هذه مذموم على ترك الطاعة وفعله المعصية لعلمه بها ومخالفته على بصيرة؛ فإنه ليس من يعلم كمن لا يعلم)^(٢).

الامتناع بسبب الخوف من الضرر:

قد يتردد البعض من إنكار منكر ما على الرغم من قناعته بأهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولكن يمنعه من ذلك الخوف من حصول الضرر.

والحق أن مثل هذا يحتاج إلى زيادة يقين بموعد الله تعالى، وما أعدّه للصابرين على طاعته.

والعاقل الذي يريد ثواب الله تعالى يدرك أن الأمر يحتاج إلى صبر وتحمل. فقد قال لقمان لابنه وهو يعظه: «وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك»^(٣)، وقال ﷺ: «سيد الشهداء حمزة بن

(١) الإحياء ٣١٢/٢-٣١٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٨٦/١.

(٣) لقمان، الآية ١٧.



عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله^(١). ولا يغيبنَّ عن البال أن الأنبياء وأتباعهم من العلماء والمصلحين قد أودوا وصبروا، فلنا فيهم أسوة وقدوة.

ولكن ينبغي أن يلاحظ أنه إذا تحقق المرء من الضرر وثيقن من إصابته بمكروه معتبر شرعاً لا يحتمله، فإنه يسقط عنه الوجوب وكذا إذا تعدى الضرر للآخرين.

وهذا المكروه يشترط فيه أن يكون معتبراً شرعاً وقد ذكر حذَّ الغزالي في الإحياء^(٢).

ويشترط فيه أيضاً أن يكون محقق الوقوع فلا يكون بمجرد الظن ولا التوهم.

ثالثاً: واقع الحسبة عند بعض الدعاة:

قد يقوم بعض الدعاة بالحسبة فينتج عن حسبته مفسدة أعظم من المصلحة المرجوة. ومثل هذا يفسد أكثر مما يصلح؛ لأنه من المعلوم أن الحسبة لا بد أن تكون متضمنة لتحصيل منفعة ودفع مفسدة أحدهما أو كليهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فحيث كانت مفسدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به، وإن كان قد

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة ١٩٥/٣. وقال عنه: (صحيح

الإسناد ولم يخرجاه). وحسنه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٧٤).

(٢) الإحياء ٢/٣٢٠-٣٢١. والآداب الشرعية لابن مفلح ١/١٧٥.



ترك واجباً وفعل محرماً^(١).

وقال ابن القيم: (إن النبي ﷺ شرع لأمنته إيجاب إنكار المنكر ليحصل -إنكاره- من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره)^(٢).

درجات الإنكار:

قال ابن القيم: (فإنكار المنكر أربع درجات: الأولى: أن يزول ويخلفه ضده، والثانية: أن يقل وإن لم يزل بجملته، والثالثة: أن يخلفه ما هو مثله، والرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه؛ فالدرجتان الأوليان مشروعتان والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة)^(٣).

والبحث هنا عن الدرجة الرابعة التي تكون فيها النتيجة أسوأ من الحال قبل الإنكار، فقد ضرب ابن القيم لها مثلاً فقال: (وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول: مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه وقلت له إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصددهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال فدعهم)^(٤).

(١) مجموع الفتاوى ١٢٦/٢٨.

(٢) إعلام الموقعين ٤/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق ٥/٣.



أمثلة أخرى لهذه الحالة:

من يأمر أو نهى أناساً عن شيء لا تدركه عقولهم، كمن يأمر رجلاً حديث عهد بالإسلام بالختان وربما ترتب على ذلك تركه الإسلام كلية.

من يأمر إنساناً ببعض المستحبات على حساب بعض الواجبات. كمن يأمر رجلاً بصلاة الليل ويفوت عليه صلاة الفجر.

من ينكر بعض المنكرات العامة في سوق أو نحوها، ويحتاج تغييرها إلى طمس أو كسر، فإن هذا العمل الاحتسابي في الغالب يترتب عليه مفسد عظيمة لا توازي في قيمتها إزالة أو طمس ذلك المنكر.

استدلال وردّه:

من يأتي إلى بعض المنكرات فيكسرها، ثم يختفي بحيث لا يعرف من قام بهذا العمل. ثم إنه بعد ذلك يحتج بفعل إبراهيم عليه السلام حينما كسر الأصنام.

فاستدلّاه غير صحيح من وجوه:

(الأول: أنه نبي يوحى إليه فيؤمن عليه الزلل في مثل هذا.

الثاني: أنه كان معروفاً بينهم بشار إليه بالبنان، بأنه داعية التوحيد والمنفّر من عبادة الأوثان.....

الثالث: أنه دعاهم بشتى الطرق والوسائل مع اختلاف الأحوال. فلم يستجيبوا لدعوته فكان آخر الدواء الكي.

الرابع: أن هذا الفعل من إبراهيم عليه السلام هو عين الحكمة



والصواب حيث زرع يقينهم في تلك الآلهة المزعومة.

الخامس: لم يكن يترتب على فعل إبراهيم هذا ضرر على غيره من الموحدين -إن وجدوا معه في ذلك الوقت- والله أعلم^(١).

وأضيف سادساً فأقول: إن نوعي المنكر مختلفان، فهو في موقف الرجل تصاوير أو آلات وهو على خطورته إلا أنه في موقف إبراهيم عليه السلام انضاف إلى التصاوير الشرك بالله، فأين هذا من هذا؟.

رابعاً: واقع الحسبة على المستوى الرسمي:

كان لولاية الحسبة في الإسلام منزلة عظيمة ومكانة كبيرة في نفوس الحكام والمحكومين، واتخذ نظام الحسبة مكانة في التنظيم الإداري للدولة الإسلامية، وصارت من أهم الولايات الدينية. فلا تخلو دولة من هذا النظام الفريد. قال عمر بن عثمان الجرسيفي: (ديوان الحسبة من أعظم الدواوين، إذ يحتاج إلى كثير من القوانين، وليس بعد خطة القضاء أشرف من خطة الحسبة لأنها من الأمور الدينية)^(٢).

وقال الماوردي: (والحسبة من قواعد الأمور الدينية، وقد كان أئمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها)^(٣). والناظر في واقع ولاية الحسبة اليوم لن يجد لها مكاناً في غالب الدول الإسلامية، فقد انصرفت غالبيتها عن إقامة ولاية للاحتساب تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصوله وضوابطه وآدابه، لخالد السبب، ص ١١٩-١٢٠.

(٢) ثلاث رسائل في الحسبة، بتحقيق ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥، ص ١١٩.

(٣) الأحكام السلطانية، ص ٣٢٢.



قال الأستاذ محمد كرد علي رحمه الله: (تقسم الحسبة إلى دينية ومدنية، فالديني منها بطل من بلاد الإسلام منذ أصبحت حكومتها لا تحافظ على جوهر الدين بالذات، والمدنية بقي أثر ضئيل منها في مصر خصوصاً إلى نحو أواسط القرن الثالث عشر للهجرة، واستعيص عنها في بعض البلاد العثمانية بمجالس المديريات)^(١).

ففي مصر -على سبيل المثال- ظل نظام الحسبة سارياً إلى عام (١٨٠٥م) حين قام محمد علي بولاية مصر^(٢). وربما كان الصحيح أن يقال بقيت في مصر إلى منتصف القرن الثالث عشر الهجري وعلى وجه التحديد حتى عام (١٢٣٥هـ/١٨٣٧م)^(٣).

وعلى أي حال فمع دخول القرن الرابع عشر الهجري فإن غالب الدول الإسلامية لا تعرف الحسبة إلا باعتبارها واجباً فردياً يقوم به كل فرد بحسب قدرته وبحسب طاقته وبحسب جهده باستثناء المملكة العربية السعودية حيث فيها التطبيق الوحيد لولاية الحسبة في العصر الحاضر، فجزي الله ولاه الأمر القائمين على رعاية هذه الشعيرة خير الجزاء.

(١) مجلة المقتبس، المجلد الثالث، الجزء التاسع، سنة ١٩٠٨م، ص ٥٣٦. وانظر

مجلة المجمع العملي الجزء الثامن، المجلد الأول، ١٩٢١م، ص ٢٥٩.

(٢) مجلة الأزهر، العدد الخامس، رجب ١٣٨٢هـ، مقال في الحسبة للدكتور سعد

الدين الجيزاوي، ص ٥٤٥، وانظر كتاب الحسبة في الإسلام للشهاوي ص ١٢٠.

(٣) الحسبة والمحتسبون في مصر للسيد الباز العريني، المجلة التاريخية المصرية

١/٣-١٩٥٠، ص ١٦٧-١٦٨.



خامساً: تدبر السنن الربانية فيمن ترك واجب الحسبة:

الناظر في واقع الحسبة يرى إهمالاً من قبل بعض الناس في تأمل السنن الربانية المترتبة على من ترك واجب الحسبة؛ لأن الإنسان إذا علم وأدرك أن الحياة البشرية ليست فوضى بلا ضابط، وإنما يضبطها نظام رباني يسير وفق سنن ثابتة، فإنه بالتالي يستطيع أن يتبين السلوك الصائب الذي ينبغي أن يسلكه، والسلوك الخاطئ الذي ينبغي أن يبتعد عنه.

ومن هذه السنن المتعلقة بجانب الحسبة قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(١)، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ مَا بَقِيَ مِنْكُمْ حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بَأَنفُسِهِمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣).

فينبغي للمسلم أن ينتبه إلى خطورة الإخلال بالحسبة، وأن ذلك يترتب عليه نتائج جسيمة إن في الدنيا أو في الآخرة، وسواء على الواحد أو الجماعة، قال تعالى: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾^(٤). فكم من مجاعة حصلت، وكم من وباء حل، وكم من غلاء حصل، وكم من كارثة نزلت، وكم من أزمة اقتصادية أو غيرها تفاقمت، والسبب في ذلك هو أمن الناس وغفلتهم عن النتائج المترتبة على الإخلال بواجب الحسبة^(٥).

(١) الروم، الآية ٤١.

(٢) الرعد، الآية ١١.

(٣) الأعراف، الآية ٩٦.

(٤) فاطر، الآية ٤٣.

(٥) ينظر في هذا على سبيل المثال: البداية والنهاية لابن كثير ٣١/١١، ٩٩/١٢،

٢٦/١٣، ١٦/١٤، وغيرها. وبعض المواضع من كتاب السلوك للمقريزي

والمواظظ والاعتبار له.



الفصل الثالث

نموذج مامول لولاية الحسبة

توطئة :

أضع بين يدي القارئ هذا النموذج المقترح لتنظيم ولاية الحسبة في مدينة الشارقة. وإني لأحسن الظن بولاة الأمر في هذه المدينة في أن يأخذوا بهذا الاقتراح، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإنني أرجو أن أكون ممن طرق بل فتح باباً من أبواب الخير فيكتب الله لي أجره إلى يوم القيامة، فقد روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن من الناس ناساً مفاتيح للخير، مغاليق للشر، وإن من الناس ناساً مفاتيح للشر، مغاليق للخير، فطوبى لمن جعل الله مفاتيح الخير على يديه، وويل لمن جعل الله مفاتيح الشر على يديه"^(١).

وبالمناسبة فقد أصدر سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة -وفقه الله- أمراً متعلقاً بجانب أساسي من جوانب الحسبة وهو: "قرار الاحتشام" الذي بدأ العمل به في ٢٦/٩/٢٠٠١ م. وهذا القرار إنما هو تأكيد للحكم الشرعي، ولا شك أن له أثراً حميدة في الفرد والمجتمع، فجزى الله الشيخ ومن تسبب في إصداره خير الجزاء.

وخلاصة القول أن هذا القرار عمل مبارك، وخطوة ناجحة نحو تحقيق مفهوم الحسبة الشامل، والتي لا يقتصر موضوعها على أمر اللباس أو الحجاب فقط، وإنما يتجاوز ذلك إلى جوانب الحياة المختلفة، كمجال

(١) رواه ابن ماجه، باب من كان مفتاحاً للخير، ح(٢٣٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، برقم (٢٢٢٣).



العقيدة، ومجال العبادة، ومجال الأخلاق والسلوك وغيرها من المجالات.

أولاً: أهمية إيجاد ولاية للحسبة في المجتمع المسلم:

حين ينظر المرء إلى مجتمع مسلم في بلد ما -ليس فيه ولاية للحسبة- فإنه مع ذلك سيجد الحسبة فيه متمثلة في أناس يقومون بها بصورة فردية وتطوعية -إن صح التعبير- قد تزداد هذه الصورة ازدهاراً وقد تنقص بحسب ما يقوم في قلوب الناس من الإيمان بأهمية الحسبة وخطورة تركها.

ولكن هذا العمل التطوعي في القيام بالحسبة -على أنه أمر ضروري- إلا أن ظهوره في بعض المجتمعات نتيجة لعدم وجود ولاية تقوم بواجب الحسبة. وهذه النتيجة حتمية؛ لأن أهل الصلاح والتقوى لا يمكن أن يرضوا بوجود منكرات، ثم هم لا يستطيعون السكوت عن هذه المنكرات لعدة أسباب منها:

- أن ضرر هذه المنكرات يتعدى إليهم.

- والوعيد والترهيب من السكوت عن المنكرات.

ولكن ربما يحصل إشكال في حالة قيام أفراد بالحسبة عن طريق التطوع في بلد مسلم!

والإشكال هو: أن بعض المنكرات قد يحتاج الاحتساب عليها إلى استعمال الشدة لزيادة التأديب. فحينها قد يلجأ بعض هؤلاء الأفراد المتطوعين وهم من عوام الناس إلى الضرب أو الجلد أو أي عقوبة من العقوبات التعزيرية. ولا شك أن مثل هذا يحصل منه فتنة عريضة ونتائج وخيمة تمس أمن البلد واستقراره.



والحلُّ في مثل هذه الحالة لا يتمثل في منع الناس من القيام بالحسبة وتعطيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إنما يظهر الحل في نقل الحسبة من التطوع إلى: التكليف والتولية من ولي الأمر، ووضع نظام يوضح الأهداف والاختصاصات والصلاحيات لرجال الحسبة. (والحق أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الأساس الذي بنيت عليه الدولة الإسلامية، وهو الغرض المنشود الذي وجدت له، وهو الفارق الوحيد بينها وبين غيرها من الدول والحكومات، وإذا لم تجعل هذا الغرض نصب عينها، وأهملتها، تجردت عن طابعها الإسلامي الأصلي)^(١).

ثانياً: عمل الحاكم في إيجاد ولاية الحسبة وأثره في قوتها:

إن من واجبات من مكَّنه الله في الأرض أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾^(٢)، قال الضحاك: (هو شرط شرطه الله عز وجل على من آتاه الله الملك)^(٣).

والحق أن كل مسلم مسئول عن هذا الواجب، وليست المسؤولية محصورة في أناس دون أناس، ولا أم غير ولاة، لقوله ﷺ: "كلكم راع ومسئول عن رعيته الحديث". ولكن المسؤولية تزداد بحسب

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر / للسيد جلال الدين العمري، ص ١٦٧.

(٢) الحج، الآية ٤١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٧٣/١٢.



منزلة الإنسان وقدرته.

فالحاكم المسلم تقع عليه مسؤولية جسيمة في هذا الجانب. ومن المعلوم أن في صلاح السلطان صلاحاً للإسلام والمسلمين؛ لأن الناس - في الغالب - يتأثرون بملوكهم ويسيروا على طريقتهم.

وقد قام الخلفاء الراشدون بالحسبة وبأشروها بأنفسهم كثيراً وأكلوها إلى غيرهم أحياناً^(١). وتتابع الخلفاء من بعدهم في هذا الأمر، وكان لبعضهم أكبر الأثر في قوة الحسبة ومنع المنكرات بأنواعها.

ثالثاً: التأليف المقترح لولاية الحسبة (التشكيل):

ما سأذكره مجرد اقتراح قابل للمداولة بلا شك، فهو جهد بشوي من ناحية، ويحمل وجهات نظر في بعض عناصره من ناحية أخرى. ولكنني أسأل الله العظيم أن ينفع به.

(١) انظر: كتاب "الحسبة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين" لفضل إلهي، و"منهج عمر بن الخطاب في الحسبة" لغالي ولد آقا محمد الأمين، وهو بحث السنة النهائية لمرحلة الماجستير مقدم للمعيد العالي للدعوة الإسلامية، التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٣ هـ، و"علي بن أبي طالب ومنهجه في الاحتساب"، لعقاب مسفر السحيمي، وهو بحث كسابقه عام ١٤٠٤-١٤٠٥ هـ. وقد جمعت أمثلة متفرقة من سير الخلفاء والسلاطين وأصحاب الولايات في رسالتي للدكتوراه "ولاية الحسبة ومنهج المحتسبين" ص ٣٠٤-٣٢٠.



فأقترح إصدار نظام لولاية الحسبة وفق العناصر التالية:

الأول: المسمى:

تسمية الولاية القائمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — "إدارة الحسبة" حتى يرسخ اسم الحسبة في الأذهان، لأنه يحمل مدلولات شرعية وتاريخية.

وحبذا لو أضيف إلى اسم الحسبة لقب "الشريفة"؛ لأنه وصف كان مستعملاً في بعض الكتب وبعض العصور^(١). وهذا الوصف بسلا شك يشير إلى النزاهة والورع والعفة التي تعدُّ من آداب الحسبة وأهدافها. فيكون اسم الولاية المقترح هو: "إدارة الحسبة الشريفة".

الثاني: القانمون بالحسبة:

الرئيس: تعيين رئيس لهذه الإدارة بمرتبة وظيفية عالية ويشترط أن يكون من أهل العلم المشهود لهم بالعدالة والصلاح والإصلاح.

الوكلاء: تعيين وكلاء للرئيس اثنين أو أكثر يرتبطان به مباشرة. والهدف من تعيينهم الإشراف والتنفيذ لأهداف "إدارة الحسبة الشريفة"، وكذلك الإشراف على كافة الأعمال الميدانية. ومن مهام الوكيل الإشراف الإداري والمالي على الأقسام، والإشراف على وضع الخطط والبرامج والنشاطات، والإشراف العام على إعداد مشروع الميزانية.

الأعضاء (رجل الحسبة) أو (المحتسب): تعيين أعضاء بحيث

(١) انظر على سبيل المثال: صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ٢١٧/١١،

٣٣٧/١٢، ٣٣٩، ٤٧١/١٢. وخطة الحسبة، لعبد الرحمن الفاسي، ص ٤٠.



يكونون هم المباشرين للحسبة والقائمين بها في الميدان ويشترط فيهم الشروط الواجبة في المحتسب، كالإسلام والعقل والعلم والحرية والذكورة والعدالة وغيرها، وشروط المحتسب المذكورة في كتب الحسبة قديماً وحديثاً^(١). وبالجملة فقد اقتصروا ذلك القلقشندي بقوله عن صفات المحتسب: (من يكون بأمرها مضطلعاً، وللسنة النبوية في إقامة حدودها متبعاً؛ فيعتمد في الكشف عن أحوال العامة في تصرفاتها الواجب ويسلك في التطلع إلى معاملاتهم السبيل الواضح والسَّنن اللائق)^(٢) (٣).

الأعوان: ومهمتهم مساعدة الأعضاء، وليس بالضرورة أن تتوافر فيهم الشروط الواجبة في الأعضاء؛ لأن عملهم مساعدة المحتسب فيما يصعب عليه القيام به بمفرده.

العيون: وهؤلاء يزودون المحتسب بالمعلومات الموثقة عن بعض المنكرات.

المحققون: وهؤلاء يقومون بالتحقيق مع صاحب المنكر الذي يستدعي إحضاره إلى مقر الحسبة.

المتعاونون (المنطوعون): وهؤلاء يتم اختيارهم عن طريق الرئيس بعد ترشيح أنفسهم. وهم في الحقيقة موظفون في إدارات أخرى كالتيعليم أو غيره، ولكنهم يبذلون رغبة في القيام بهذه المهمة بصورة شبه

(١) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٣٠٠، ومعالم القرية في أحكام الحسبة، ص ٥٢، إحياء علوم الدين ٣١٢/٢ وغيرها.

(٢) اللاب هو الطريق الواضح، انظر: القاموس المحيط، ص ١٧١ مادة لاجب.

(٣) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١١٠/١٠.



رسمية؛ فيصدر لهم بطاقات تسمى بـ"معاون"، ولا يكون له صلاحيات المحتسب نفسه، والأولى أن يقوم بالمهمة برفقة المحتسب، أو حسب ما يقتضيه الحال.

الجنود: هؤلاء يرافقون المحتسب في طوافه في الأسواق، ليكون ذلك أرباباً لصاحب المنكر وأكثر ردة. يختارهم الرئيس بالتنسيق مع إدارة الشرطة، وبالتشاور مع أعضاء الحسبة.

الثالث: الأقسام والإدارات

قسم العلاقات العامة: ومهمته التعريف بنشاط إدارة الحسبة وأهدافها وإيضاح رسالتها من خلال وسائل الإعلام، ومن خلال إصدار نشرة إعلامية دورية، وكذلك من خلال التنسيق مع أقسام العلاقات في الجهات الأخرى لتبادل الخبرات والإمكانات الموجودة لديهم.

قسم متابعة رجال الحسبة: ومهمته السعي إلى رفع الأداء الوظيفي للعاملين، ومراقبة سير العمل، والقيام بإجراءات الرقابة والجولات التفتيشية لمعرفة مواطن القصور ومن ثم علاجها.

قسم التخطيط والتطوير: ومهمته الإشراف على إعداد الخطط والبرامج والإحصاءات وحصر الاحتياجات.

قسم التوعية والتوجيه: ومهمته التوعية والتوجيه لعامة أفراد المجتمع، وللعاملين في إدارة الحسبة الشريفة، وذلك عبر عذّة وسائل سيشار إليها فيما يلي في البند الخامس بإذن الله تعالى.

قسم القضايا والتحقيق: ومهمته تحديد أوجه المخالفات الشرعية ومباشرة التحقيق مع المخالفين وفق لائحة تصدرها إدارة الحسبة.



قسم الشؤون الإدارية والمالية: ومهمته الإشراف على الشؤون الإدارية والمالية وإعداد الميزانية وتأمين الاحتياجات العينية، والإشراف على رواتب الموظفين ومن يستحق منهم مكافأة مالية أو تشجيعية.

الرابع: مقر "إدارة الحسبة الشريفة":

عمل الحسبة مختلط بين الميداني والإداري وهو إلى الميداني أقرب. ومع ذلك فالحاجة قائمة إلى إيجاد مقر دائم لتنظيم الأعمال وتسيير الأمور، وهو المبنى الرئيسي ثم ينفرع له فروع توزع حسب الحاجة في كل حي. ويتبع لكل فرع عدة مراكز توزع أيضاً حسب الحاجة.

الخامس: لباس المحتسب:

هذا أمرٌ يختلف فيه الآراء، فبعض الناس يرى أن يتخذ المحتسب لباساً يميزه، وهو لباس أهل العلم، لكي يعرفوا بذلك فيحصل لهم المهابة في قلوب المخالفين. وقد لا يستحسن البعض اتخاذ المحتسب لباساً خاصاً لأسباب مختلفة.

والذي أراد أن الأمر يختلف باختلاف الحال، بحيث لو تعلق عمل المحتسب بمهمة تقتضي السرية فليس من المناسب الظهور بلباس مميز، ولو تعلق عمله بالمهام الاعتيادية اليومية فالأفضل ظهوره باللباس المميز، والله أعلم.

السادس: الحملات الاحتسابية:

حيث تقوم إدارة الحسبة الشريفة بحملات تفتيشية إما موسمية أو مفاجئة، بالتعاون مع جهات حكومية أخرى. والهدف من ذلك تشجيع العاملين وإبعاد الفئور عنهم من ناحية، ومن ناحية أخرى: كشف ما لا



يمكن كشفه في الأحوال العادية.

السابع: التوعية قبل حدوث المنكر:

حتى لا يظن الظان أن عمل إدارة الحسبة مقتصر على إنكار المنكر فقط، لابد من التركيز على الجانب الأول من جانبي الحسبة وهو الأمر بالمعروف. وهذا يتمثل بتوجيه عامة الناس وبذل النصيحة لهم كمأ وكيفاً.

ويتم ذلك بعدة وسائل منها:

- إلقاء المحاضرات العامة التي تحذر من بعض المنكرات، وتدل على أنواع المعروف.
- توزيع الكتيبات والأشرطة النافعة في الأماكن العامة والأسواق.
- إلقاء بعض الكلمات التوجيهية بعيد الصلوات.
- القيام بزيارات لبعض الإدارات أو المستشفيات أو المدارس.
- استغلال أيام العطل والمهرجانات.
- المشاركة في المعارض، سواء أكان معرضاً للكتاب أم غيره.
- القيام ببرامج توجيهية داخل مقر "إدارة الحسبة الشريفة"، ويستفيد منها أصحاب المحلات أو الموظفون في القطاع العام والخاص.
- معرفة ودراسة الظواهر السيئة والبدع والمنكرات لمعالجتها.



- استغلال وسائل الإعلام المختلفة كالإذاعة والتلفزيون، واستعمال الوسائل الإعلانية في الطرقات والأماكن العامة.

رابعاً: اللائحة التنفيذية لإدارة الحسبة:

أقترح إصدار لائحة تحدد بشكل مفصّل نظام "إدارة الحسبة الشريفة"، وتعنى هذه اللائحة بتحديد أعمال الحسبة وصلاحياتها^(١) في ضوء العناصر التالية:

الأول: صلاحيات الرئيس:

فيما يتعلق بتعيين وترقية الموظفين، وتشكيل اللجان، وغير ذلك.

الثاني: واجبات إدارة الحسبة:

والمراد به تحديد أعمال الحسبة فيما يتعلق بالنواحي العبادية على وجه التفصيل، والنواحي الأخلاقية كمراقبة الأسواق، والاختلاط وتشبه أحد الجنسين بالآخر، وتعرض الرجال للنساء، والنواحي العقدية كأعمال السحر والشعوذة.

الثالث: صلاحيات المحتسب:

الرقابة على الممنوعات: والمراد مراقبة الأسواق العامة

(١) يستفاد في هذا الجانب من نظام "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في المملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٧ وتاريخ ٢٦/١٠/١٤٠٠هـ. ويستفاد كذلك من "اللائحة التنفيذية لنظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في المملكة العربية السعودية، الصادرة بقرار من الرئيس العام برقم (٢٧٤٠) وتاريخ ٢٤/١٢/١٤٠٧هـ.



والطرقات والحدائق، وغير ذلك من الأماكن العامة والحيلولة دون وقوع المنكرات الشرعية. ومن المستحسن بيان الممنوعات وتحديداتها وتعريف المحتسب بها.

الضبط: والمقصود به ضبط مرتكبي المحرمات، أو المتهمين بذلك، أو المتهاونين في القيام بواجبات الشريعة الإسلامية.

التحقيق: يتولى أعضاء الحسبة والمحققون التحقيق في كافة القضايا التي تتعلق بأعمال الحسبة.

توقيع العقوبات: لأعضاء الحسبة توقيع العقوبات التعزيرية التي ينص عليها نظام الحسبة، بما يحول دون ارتكاب المحرمات والممنوعات^(١).

والحق أنه كلما زادت صلاحيات المحتسب التأديبية في بعض القضايا، زادت الرهبة والهيبة في قلوب أصحاب الشر.

وهذا مقيّد بأن تكون هذه السلطة التأديبية وفق شروط وضوابط مدروسة حتى لا يساء استعمالها واستغلالها.

(١) في صلاحيات المحتسب انظر: الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٣٠١، والحسبة في الإسلام، لابن تيمية ص ٥٣، والمغني لابن قدامة ٥٢٣/١٢، والمجموع شرح الميذب ١٢١/٢٠، وإعلام الموقعين ١١٨/٢ وغيرها.



خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي منّ عليّ بتيسير كتابة هذه الورقات، والحمد لله أولاً وأخراً.

وفي خاتمة هذا البحث أسأل الله العظيم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن ينفع به كاتبه وقارّكه. كما أسأل الله تعالى أن يجعل تلك المقترحات التي وضعتها، في حيز التنفيذ في القريب العجل إن شاء الله تعالى، في مدينة الشارقة. بحيث تكون نموذجاً تحذو بقية الإمارات حذوه في إقامة هذه الشعيرة. فيكون ولاة الأمر فيها ممن سنّ سنة حسنة فلهم أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شئ. فالذي نفسي بيده ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾^(١).

والحق أني كتبت هذا البحث وأنا على ثقة بأنه سيجد مكاناً في قلب سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة - رحمه الله - الذي عرّف عنه حبه للخير وأهله وللعلم وأهله. هذا والله أسأل أن ينفع بهذا الجهد وأن يكتب له القبول علماً وعملاً. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١) هود، الآية ٨٨.



فهرس المراجع والمصادر

- ١- الأحكام السلطانية، لأبي الحسن علي بن حميد الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢- الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء، تعليق محمد حامد الفقي، دار للكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٣- أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، المطبعة البهية مصر، ١٣١٧هـ.
- ٤- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٥- الآداب الشرعية والمنح المرعية، شمس الدين بن مفلح المقدسي، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٧٣م.
- ٧- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في حفظ الأمة، د. عبد العزيز بن أحمد المسعود، دار الكلمة الطبية، والقاهرة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٨- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جلال الدين العمري، دار القوان الكريم، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.



- ٩- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خالد بن عثمان السبت، كتاب
المنتدى (لندن)، ط. ١٤١٥هـ.
- ١٠- البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف بيروت، ط.
الرابعة، ١٤٠١هـ.
- ١١- قاج العروس، محب الدين أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي، ط.
الأولى، القاهرة، ١٣٠٦هـ.
- ١٢- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، دار القلم، بيروت، ط.
الأولى.
- ١٣- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
ط. الثالثة.
- ١٤- تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين، ابن النحاس، دار المعارف،
الرياض.
- ١٥- ثلاث رسائل في الحسبة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية
بالقاهرة، تحقيق ليفي برفنسال.
- ١٦- جامع البيان في تفسير أي القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب
العلمية، ط. الأولى، بيروت، ١٤١٢هـ.
- ١٧- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء
التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦م.
- ١٨- الحسبة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين، فضل إلهي، إدارة
ترجمان الإسلام، باكستان.
- ١٩- الحسبة تعريفها ومشروعيتها وجوبها، د. فضل إلهي، إدارة ترجمان



- الإسلام باكستان، ط. السادسة، ١٤١٧هـ.
- ٢٠- الحسبة. رسالة تبحث في نظام الهيئة الاجتماعية عند العرب، عبد الرزاق، الحصان، مطبعة التقيضي، بغداد، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.
- ٢١- الحسبة في الإسلام، إبراهيم دسوقي الشهاوي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ٢٢- الحسبة في الإسلام، شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة دار الأرقم، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢٣- الحسبة في العصر المملوكي، دراسة تحليلية نقدية، حيدر الصافح، رسالة دكتوراه مقدمة للمعهد العالي للدعوة الإسلامية، ١٤٠٨هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- ٢٤- الحسبة في الماضي والحاضر بين ثبات الأهداف وتطور الأسلوب، علي بن حسين القرني، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٥- خطة الحسبة في النظر والتطبيق والتكوين، عبد الرحمن الفاسي، دار الثقافة، المغرب، ١٤٠٤هـ.
- ٢٦- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الفكر، لبنان.
- ٢٧- دراسات في الحسبة والمحتسب عند العرب، صدرت في بغداد، ١٩٨٧م.
- ٢٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة، جمع وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٢٩- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.



٣٠- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، دار الحديث، حمص، ط. الأولى، ١٣٨٨هـ.

٣١- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، دار الباز، مكة المكرمة.

٣٢- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٣- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أبو العباس أحمد بن علي القفشندي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٤- صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٥- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد جميل غازي، دار المنفي، جدة.

٣٦- علي بن أبي طالب ومنهجه في الاحتساب، عقاب مسفر السحيمي، بحث المنة النهائية لمرحلة الماجستير مقدم للمعهد العالي للدعوة الإسلامية، التابع لجامعة الإمام بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٣هـ.

٣٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٨- قاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى.

٣٩- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت.

٤٠- مجلة الأزهر، العدد الخامس، رجب ١٣٨٢هـ.



- ٤١- المجلة التاريخية المصرية ١/٣-١٩٥٠م.
- ٤٢- مجلة المجمع العملي الجزء الثامن، المجلد الأول، ١٩٢١م.
- ٤٣- مجلة المقتبس، المجلد الثالث، الجزء التاسع، سنة ١٩٠٨م.
- ٤٤- مجلة المنهل، جدة، ربيع الأول والثاني: ١٤٠٧هـ.
- ٤٥- مجلة لواء الإسلام، العدد الأول، السنة الثانية، رمضان، ١٣٦٧هـ.
- ٤٦- مجلة هذه سبيلي، تصدر عن المعهد العالي للدعوة الإسلامية، الرياض، التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود.
- ٤٧- المجموع شرح المذهب، محي الدين النووي، دار الفكر.
- ٤٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ٤٩- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الباز، مكة.
- ٥٠- معالم القرية في أحكام الحسبة، محمد بن أحمد بن القرشي الشهير بابن الأخوة، تحقيق محمد محمود شعبان وصديق المطيعي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٧٦م.
- ٥١- المغني لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- ٥٢- منهج عمر بن الخطاب في الحسبة، غالي ولد آفا محمد الأمين، بحث السنة النهائية لمرحلة الماجستير مقدم للمعهد العالي للدعوة الإسلامية، التابع لجامعة الإمام بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٣ هـ.
- ٥٣- المواعظ والاعتبار في الخطط والآثار، أحمد بن علي المقرئ، دار صادر بيروت.
- ٥٤- نصاب الاحتساب، عمر بن محمد بن عوض السنامي، تحقيق ودراسة،



- د. مريزن سعيد مريزن عسيري، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٥٥- نظام الحسبة في الإسلام، محمد كمال الدين إمام، دار المعارف، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- ٥٦- نظام الحسبة في الإسلام، عبد العزيز بن محمد مرشد، مطبعة المدينة، الرياض.
- ٥٧- نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ظافر القاسمي، دار النفائس.
- ٥٨- نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ابن بسام المحتسب، طبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٥٩- نهاية الرتبة في طلب الحسبة، عبد الرحمن بن نصر الشيزري، تحقيق الباز العريني، دار الثقافة، بيروت.